

## سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار

(١٨٥٦ - ١٨٧٣ م)

للدكتور جاد طه

مدرس التاريخ الحديث  
بكلية الآداب — جامعة أسيوط

يعتبر انضمام عمان وشرق أفريقية تحت حكم دولة البوسعيد تحديدا لقيام أول دولة آسيوية أفريقية في العصر الحديث . إلا أنه من ناحية أخرى كان من المستحيل أن تسيطر سلطنة عمان سيطرة فعلية على ممتلكاتها في شرق أفريقية ، وكانت سياسة السيد سعيد بن سلطان القائمة على تأكيد سيطرته على ممتلكاته الأفريقية من أهم الأسباب التي دفعته إلى الانتقال بمركز حكمه من مسقط إلى زنجبار في عام ١٨٣٢ (١) .

على أن السيد سعيد لم يلبث أن تحقق بنفسه من صعوبة الاحتفاظ بممتلكاته في الجزيرة العربية ، فإن بقاءه في زنجبار كان يعني الفوضى والاضطراب في عمان ، بل إنه كان يضطر كثيراً إلى أن يغادر زنجبار لكي يواجه الأمور في عمان .

وعلى الرغم من أن السيد سعيد قد نجح في خلال السنوات الأولى من حكمه من أن يفرض نوعاً من السيطرة على عمان ، فإن تمسكه بزنبار ونقله مركز حكمه إليها ، كان له أثر واضح في إهماله للأحداث في عمان ، حتى غدا سلطاناً على زنجبار أكثر منه سلطاناً على عمان (٢) . على أن زنجبار ظلت طيلة الحكم الطويل للسيد سعيد - والذي امتد من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨٥٦ - ظلت من الناحية الرسمية تابعة لمسقط (٣) .

وفي السنوات الأخيرة من حكم سعيد بن سلطان ، بلغت ممتلكات دولة بوسعيد أقصى إتساع لها ، فقد كانت الامبراطورية تمتد في إقليم عمان من رأس ما سندوم إلى صحار ، كما اشتملت أيضاً على بعض الأراضي الفارسية على سواحل الخليج العربي (٤) ، ومنها ميناء بندر عباس الذي استأجرته دولة بوسعيد من فارس لمدة عشرين عاماً اعتباراً من عام ١٨٥٥ (٥) . أما بالنسبة للممتلكات الأفريقية، فقد كانت تضم كل الساحل الشرقي الأفريقي من رأس جواردفوى شمالاً إلى رأس دلجادو جنوباً ، هذا بالإضافة إلى عدة مقاطعات كانت تخضع لحماية الدولة العمانية كمقديشيو ولامووبات (٦) . وكات تدخل ضمن تلك الامبراطورية أيضاً الأراضي الداخلية التي كان يطررها التجار العرب ، وكان هؤلاء يعترفون بشيء من السيادة للسلطان . ولم تقتصر ممتلكات دولة عمان على تلك الأراضي التي ذكرناها ، وإنما امتدت الادعاءات والمطالب العمانية إلى بلاد أخرى ، وان لم يتحقق لهذه الدولة ما كانت تنشده من سيطرة على تلك البلاد ، كجزيرة البحرين وزيلع وعدن وغيرها (٧) .

إلا أن هذا الاتساع في ممتلكات السيد سعيد ، ونتيجة لبعده مركز الحكم من ناحية ، وللتنافس والتنازع الأسرى وثورات القبائل المعارضة من ناحية أخرى ، كل هذا أدى إلى عدم استقرار الحكم بصفة عامة . وإذا كان السيد سعيد قد فشل في تحقيق الاستقرار لحكمه رغم ما حظى به من

تأييد أجنبي (٨) ، خاصة وأنه كان حليفاً دائماً لبريطانيا طيلة حكمه الطويل (٩) ، وكذلك رغم ما حظى به من تأييد وطني إلى حد كبير ، فقد كانت النتيجة الحتمية هي استحالة الوصول إلى حكم مستقر بعد وفاته (١٠) . ومن المحتمل أن يكون السيد سعيد حين قسم الدولة إدارياً بين اثنين من أبنائه ، أنه يريد أن يسهل عليهما مهمة إدارتهما ، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة رغبة السلطات في تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين كما فسرتها الحكومة البريطانية فيما بعد .

ويبدو أن رغبة السيد سعيد في تقسيم ممتلكاته قد راودته عقب نقله لعاصمته من مسقط وإقامته الدائمة في زنجبار (١١) . ففي عام ١٨٤٤ عين السيد سعيد ابنه السيد خالد كخليفة له في ممتلكاته الأفريقية ، كما عين ابنه الآخر السيد ثويني كخليفة له في مسقط (١٢) .

وفي الواقع ؛ فإن وضع دولة بوسعيد كان حرجاً للغاية بعد وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦ (١٣) ؛ فإن البعد بين الاقليمين يبلغ عدة آلاف من الأميال ، وقد قضى السيد سعيد تاركاً أكبر أبنائه السيد ثويني حاكماً على مسقط وابنه الآخر السيد ماجد حاكماً على زنجبار ، ولكن لم يكن هناك من يخلف السيد سعيد نفسه (١٤) .

وكان السيد خالد قد مات في عام ١٨٥٤ وفي حياة أبيه ، وبعد وفاة السيد سعيد ، وبتأييد من الانجليز ، تمت مبايعة السيد ماجد حاكماً على زنجبار (١٥) .

وهكذا انقسمت السلطنة بطريقة فعلية بعد وفاة السيد سعيد ، وأصبح السيد ثويني حاكماً على مسقط والسيد ماجد حاكماً على زنجبار (١٦) ، في الوقت الذي عمل فيه ابن ثالث للسيد سعيد وهو السيد تركي على الاستقلال بالقسم الشمالى في ولاية صحار (١٧) .

وقد تعرض حكم السيد ماجد لعدة أخطار قبل أن يثبتته الانجليز بتحكيمهم في عام ١٨٦١ ، ومن هذه الأخطار الاضطرابات التي أثارها قبيلة الحارث أكبر العائلات العربية في زنجبار ، وكانت تعتمد على الرقيق في فلاحه مزارعها الشاسعة ، وكانت تأمل بعد وفاة السيد سعيد أن تتخلص من القيود التي فرضتها بريطانيا على تلك التجارة إلا أنها وجدت أن السيد ماجد أكثر انصياعاً للانجليز من أبيه (١٨) . وقد طلبت هذه القبيلة من السيد برغش أن يقودها في صراعه مع أخيه السيد ماجد ، إلا أن هذه القبيلة رغم ترحيبها ببرغش لرئاستها ، فإنها في الواقع كانت تضم نية الغدر بالأخوين والتخلص من أمرة بوسعيد كلها ، ووضع حاكم منها على زنجبار (١٩) .

ومن المشكلات الأخرى التي واجهت السيد ماجد ، رغبة السيد ثويني في توحيد السلطنة تحت حكمه ، وكانت لديه من المبررات ما يستطيع بها أن ينازع شقيقه ماجد حكمه في زنجبار ، فهو أكبر أبناء السلطان سعيد بن سلطان ، وهو الذي يحكم أقاليم الوطن الأم ، كما أنه يستمد منبيعة القبائل العربية له هيبة أدبية (٢٠) .

لم تكن القسمة عادلة ، فوارد القسم الأفريقي تبلغ نحو ضعف موارد القسم الآسيوي ، ويبدو أن السيد ماجد كان مقتنعاً بهذه الحقيقة ، حتى أنه قبل أن يدفع إعانة سنوية لمسقط قبل أن يفرض عليه تحكيم الانجليز ذلك (٢١) ، ووقع بالفعل على اتفاق مع أخيه السيد ثويني ، تعهد بمقتضاه أن يدفع ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً له . إلا أنه نشأت مشكلة عن طبيعة هذه الإعانة ، وهل تعنى نوعاً من التبعية من جانب زنجبار لمسقط ، أم أنها بمثابة إعانة شخصية من أخ غني إلى أخ فقير (٢٢) . ويبدو أن اصرار ثويني على اعتبار الأمر الأول هو الذي دفع السيد ماجد إلى الامتناع عن الدفع عندما

احتدمت المشكلة ، وكان هذا من الأسباب التي دفعت السيد ثويني للجوء إلى الحرب (٢٣) .

واستطاع السيد ثويني أن يستميل أحد أخوته وهو السيد برغش ، الذي كان يعمل من ناحيته على خلع السيد ماجد ليحل محله في الحكم وقد حاول أن يقوم بإحداث ذلك الانقلاب عند وفاة أبيه ، فأخني نبأ وفاته ، ولكنه فشل في حركته هذه ، ومن ثم أظهر استعداداً لمخالفة أخيه السيد ثويني ضد السيد ماجد ، ونجح ثويني بالتعاون مع برغش في تأليب القبائل المعارضة لحكم ماجد في الشرق الأفريقي ، كما سعى لنيل التأييد الأجنبي لأطماعه (٢٤) . واتصل ثويني بالفعل بالفرنسيين ، وكانت فرنسا في ذلك الوقت تعمل جاهدة لتوطيد نفوذها على شواطئ الساحل الشرقي الأفريقي مستغلة فرصة وفاة السيد سعيد الذي كان سنداً للنفوذ البريطاني في تلك الأنحاء (٢٥) . وقد أرسل السيد ثويني بالفعل إلى نابليون الثالث امبراطور فرنسا يعرض صداقته معه (٢٦) . وقد كان اتجاه السيد ثويني إلى الفرنسيين أو إلى القبائل العربية مزعجاً للسياسة البريطانية ، فأصرت على التدخل في الأمر ، وأرسل همرتون القنصل البريطاني في زنجبار إنذاراً شديد اللهجة إلى عبد الله بن سالم رئيس قبيلة الحارث حتى يكف عن التآمر مع ثويني ضد ماجد .

وكانت إنجلترا تؤيد تقسيم السلطنة ، وتعارض فكرة ضم ممتلكات ثويني إلى ممتلكات ماجد ، فوقفت بجانب الأخير متذرعة بأن أية حرب بين الأخوين سوف تشكل خطراً على مصالحهما في الطريق البحري إلى الهند (٢٧) .

وقد حاول ثويني بالفعل إعادة توحيد السلطنة ، وبدأ في إعداد حملة سنة ١٨٥٩ لإرسالها إلى زنجبار (٢٨) ، إلا أن السلطات البريطانية في الهند أسرعت بإرسال الكولونيل رسل Russel - أحد ضباط البحرية الهندية - لكي يوقف تقدم الحملة . واستطاع رسل أن يصل في الوقت المناسب ،

بما اضطر ثويني إلى التراجع إلى مسقط بعد أن أغلق الأسطول البريطاني الطريق في وجهه (٢٩) .

وتبالغ التقارير البريطانية في إبراز مسؤولية فرنسا عن الأزمة ، وتعلل ذلك بأن فرنسا كانت تريد أن تحصل من السيد ثويني أو من السيد برغش على تنازل عن بعض الأراضي في شرق أفريقية مثل مبدسه أو براوه في مقابل مساعدتها لهما ضد السيد ماجد . كما أن فرنسا كانت ترغب في إحياء تجارة الرقيق نظراً لحاجتها إلى العمال الأفريقيين للعمل في المستعمرات التي ضمتها مؤخراً (٣٠) . كما أن هناك سبباً آخر جعل فرنسا تزيد من اهتمامها بـ زنجبار ، وهو ازدياد التبادل التجاري مع الساحل الشرقي الأفريقي في ستينات القرن التاسع عشر ، ولا شك أنه ترتب على هذه السياسة الفرنسية في زنجبار أن ازداد السيد ماجد تقرباً إلى الإنجليز وانصياعاً لهم .

ونتيجة للدعم البريطاني للسيد ماجد ، فإنه أخذ يعد العدة للتخلص من منافسيه ، فبدأ بالتخلص من زعماء قبيلة الحارث (٣١) . إلا أنه لم يهتم كثيراً بأمر أخيه السيد برغش ، لأن أمره كان يهم بريطانيا أكثر مما يهمه هو شخصياً وذلك نتيجة لاتصاله بالفرنسيين ، ولذلك بادرت بريطانيا بالقبض عليه ونفيه إلى بومباي (٣٢) .

ولم يقف الأمر عند حد تقديم المعونة البريطانية للسيد ماجد ، بل حاولت بريطانيا أن تحل النزاع بين مسقط وزنجبار بطريقة يقبلها الطرفان ، أو يرغمان على قبولها إذا استدعى الأمر ذلك . ولا شك أن بريطانيا كانت تهدف إلى تقسيم إمبراطورية بوسعيد ، فهذا التقسيم سوف يمد لها سبيل السيطرة على إقليم الدولة وبطبيعة الحال فإن تأييدها للسيد ماجد وجهوداتها في المحافظة على حكمه في زنجبار أدت إلى تدعيم نفوذها في تلك المنطقة . وهكذا أمكنها في النهاية أن تتحكم في كل من سلطان مسقط باعتبار أن ممتلكاته

واقعة في مناطق نفوذها في الخليج العربي، وسلطان زنجبار لما لها من فضل عليه في الاحتفاظ له بملكه من أطباع المنافسين له .

كما أن بريطانيا كانت تدرك بلا شك ، أنها إن لم تتدخل في ذلك النزاع الناشب بين مسقط وزنجبار ، بما يحقق في النهاية تحقيق الهدوء والسلام بينهما، فإنه قد تتأثر المصالح البريطانية في الطريق الموصل إلى امبراطوريتها في الهند ، ونتيجة لذلك أرسلت الحكومة البريطانية بعثة إلى كل من مسقط وزنجبار في عام ١٨٦٠ بهدف التحقيق في أسباب النزاع القائم بين البلدين . وقد رأس هذه البعثة الكولونيل كوجلان W.M. Coghlan المقيم السياسي في عدن (٣٣) .

وكان هذا هو الهدف الظاهر من بعثة الكولونيل كوجلان، أما الهدف الحقيقي فهو تحقيق الهدوء بين البلدين بما يحول دون تدخل الفرنسيين في تلك المناطق الهامة على الطريق البحري إلى الهند .

وكان كوجلان قبل قيامه بهذه البعثة ، قد قام في ١٦ يناير سنة ١٨٦٠ يرافقه المستر بادجير Badger برحلة من عدن في البحر الأحمر فزار بريم ومصوع وخرائب أدوليس وزولا في خليج أنسلي . وقد وجد كوجلان أن الأتراك في مصوع يساورهم الشكوك بالنسبة للتحركات الفرنسية . وقد أشار كوجلان إلى أن هذه التحركات الفرنسية تستحق الاهتمام الشديد من جانب حكومة جلالة الملكة، وهي في النهاية ستؤدي إلى العراقيل التي في حالة حدوث حرب بين البلدين سوف تؤثر تأثيراً خطيراً على المواصلات بين بريطانيا والهند (٣٤) .

وعلى أية حال ، فقد وصلت بعثة كوجلان إلى مسقط في شهر يونيو ١٨٦٠ لتتعرف على مطالب السيد ثويني ، ثم تقدمت إلى زنجبار في سبتمبر من نفس السنة لتتعرف على مطالب السيد ماجد .

ولكن من نتيجة الأعمال والدراسات التي قامت بها البعثة ، أنها ذكرت أن الطريقة التي يتولى بها الحكم سلاطين أسرة بوسعيد ، إنما تقوم على أساس الانتخاب ، وأنه عقب وفاة السيد سعيد بن سلطان ، فإن أهل زنجبار انتخبوا ابنه السيد ماجد حاكماً عليهم (٣٥) . وعلى ذلك فليس هناك مبرر لمطالب السيد ثويني في السيطرة على ممتلكات أخيه ، وينبغي إذاً أن يبقى كل منهما سلفاً في مكانه .

وهكذا قدمت البعثة تقريرها إلى اللورد كاننج Canning الحاكم العام للمهند ، والذي استند عليه في وضع التحكيم المشهور في عام ١٨٦١ . وطبقاً لهذا التحكيم تم إقرار السيد ماجد في منصبه كحاكم على زنجبار والممتلكات الأفريقية خلفاً للسيد سعيد (٣٦) . ونص التحكيم على أن يدفع حاكم زنجبار ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً لحاكم مسقط ، هذا بالإضافة إلى دفع المتأخرات المستحقة عن العامين الآخرين (٣٧) .

كما نص التحكيم على أنه لا ينبغي لحكام مسقط أو لقبائل عمان التدخل في شئون زنجبار ، كما أوضح كاننج بأن هذا المبلغ الذي يدفعه حاكم زنجبار إلى حاكم مسقط لا يعني أية تبعية من جانب زنجبار لمسقط ، وإنما قصد به تحقيق المساواة بين ميراثي الأخوين ، لأن أراضي زنجبار أكثر غنى من أراضي مسقط (٣٨) . فضلاً عن أن حكومة مسقط كانت تدفع سنوياً نحو ٢٠,٠٠٠ ريال للسعوديين (٣٩) .

وكتب كاننج إلى كل من ثويني وماجد موضحاً اقتناعه بمسألة هذه الشروط ، وأنه ليس فيها ما يخل بالشرف (٤٠) .

وقد أرسل السيد ثويني بن سعيد خطاباً في ١٥ مايو ١٨٦١ إلى لورد كاننج يشكره على هذا التحكيم ويقر بموافقه على بنوده (٤١) .



وهكذا ، ونتيجة لهذا التحكيم ، تأكدت العلاقة بين زنجبار ومسقط على أنها علاقة مالية فقط ، أى أنه كان على زنجبار أن تدفع تلك الإعانة السنوية لمسقط ، وبخلاف ذلك ، كانت العلاقات قليلة بين قسمي السلطنة السابقة .

ويلاحظ أن الطابع الأفريقي أخذ يغلب على سلطنة زنجبار فى عهد السيد ماجد نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الأم ، وقد ساعدت سياسة السيد ماجد تحقيق هذه النتيجة ، فقد اتخذ بعض الإجراءات التى أدت إلى إضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط ، فى عام ١٨٦٤ منع سفن مسقط من الملاحاة فى مياه زنجبار إلا إذا أبرزت أوراقا تثبت أنها تنجر فى سلع شرعية ، وذلك بحجة المساهمة مع بريطانيا فى مكافحة تجارة الرقيق ، كما كتب إلى مشايخ الخليج العربى بأن لا يرسلوا سفنهم بعد ذلك إلى زنجبار . كما حرم السيد ماجد على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الآتين من شبه الجزيرة العربية . وأخيراً أوقف السيد ماجد الهدايا التقليدية التى كان يقدمها لسلطين القبائل عمان ، مما يدل على انصرافه نهائياً عن فكرة توحيد السلطنة (٤٢) التى أقامها والده السيد سعيد بن سلطان .

وبعد أن شعر السيد ماجد باستقرار حكمه ، أصبحت أهداف سياسته تنحصر فى محاولة التخلص من دفع الإعانة السنوية لمسقط ، حتى يمكنه بذلك إلغاء آخر مز يشير إلى الصلة بين زنجبار ومسقط . وكانت أول فرصة أتاحت له محاولة تنفيذ هذه السياسة هى مقتل أخيه السيد ثوينى عام ١٨٦٥ ، فعلى أثر وقوع هذا الحادث ، بعث إلى حكومة الهند يستأذنهم فى إرسال حملة إلى عمان للانتقام لمقتل أخيه وإنزال العقاب بالسيد سالم ابن أخيه السيد ثوينى والمتهم بقتله واغتصاب السلطة فى مسقط (٤٣) .

ومن الثابت — طبقاً لما جاء فى الوثائق البريطانية — أن السيد سالم

قتل أباه السيد ثويني فعلاً ، « فالجريمة ثابتة » ، وقد تم التنفيذ أمام المئات بأن قتله رمياً بالرصاص (٤٤) .

فليس هناك شك إذاً في أن السيد سالم قد قتل أباه ثويني ، ومن ثم فإن السيد ماجد سلطان زنجبار وشقيق القاتل ومعه السيد تركي الشقيق الثالث الذي كان في عمان أصبحاً طبقةً للتقاليد العربية مرتبطين بالثأر لشقيقهما الراحل ، وذلك بالعمل على قتل ابنه وقاتله السيد سالم ولاشك أنه كان في إمكان السيد ماجد والسيد تركي تنفيذ هذا الأمر ، لأنه كان في استطاعتهما الحصول على معاونة غالبية القبائل في عمان . إلا أن السلطات في الهند تدخلت في الأمر ، ومنعهما من غزو مسقط ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن الإنجليز قاموا بالقبض على السيد تركي وحبسوه ثم أفرجوا عنه بعد تعهده بعدم غزو مسقط من البحر .

وقد أبدى السيد ماجد وجهة نظره بالنسبة لهذه المسألة ، فأوضح بأنه مرتبط بكل الاعتبارات التي تربط أي حاكم عربي بأن أتوجه لمقاتلة سالم ، وأنتقم لدماء أخي ، وإذا ما منعت الإنجليز بالقوة - مثلما فعلوا مع تركي - من تخليص وطني وعائلي من هذا الوحش ، فأنا مثل تركي سوف أخضع للقوة الكبرى ( الإنجليز ) إلا أنني من ناحية أخرى سوف لا أستمع في دفع ما ارتبطت بدفعه إلى أخي إلى قاتله ، ونتيجة لتقسيم عادل لميراثنا ، ولا شك أن كلمات السيد ماجد تبدو مقنعة ، وأن انتقامه لمقتل أخيه هو حق طبيعي طبقاً للتقاليد العربية ، وكذلك فإنه من غير المقبول أن يمنح إعانة لمن قتل أخاه (٤٥) .

إلا أنه من وجهة النظر الأخرى ، فإن السيد ماجد سلطان زنجبار كان مرتبطاً بموجب تحكيم عام ١٨٦١ بدفع ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً لأخيه السيد ثويني ولخلفائه من بعده ، وهذا الارتباط ليس ارتباطاً شخصياً بين أخ وأخيه ، بل هو ارتباط التزم به عائلة بوسعيد كلها ، كما أن السيروليام كوجلان

الذى فاوض فى هذا التحكيم، والذى علونه المستر بادجر Badger قررا بأن حاكم زنجبار كان يفهم ذلك تماماً ، وأنه وافق على هذا التحكيم دون قيد أو شرط . أما الادعاء بأن هذا التحكيم كان مجرد اتفاق شخصى ينتهى بوفاة السيد ثوينى الحاكم السابق لمسقط فلا يمكن الأخذ به . هذا بالإضافة إلى أن الذريعة الأخرى التى قدمها حاكم زنجبار بقوله أن الحاكم الحالى لمسقط هو قاتل أباه السيد ثوينى وشقيقه هو شخصياً وأنه مغتصب للسلطة ، وأنه فى مثل هذه الظروف فإنه من غير المعقول أن يمنح مالا لقاتل أخيه ، فيمكن الرد على ذلك بأنه مهما كانت الخصال الخاصة للسيد سالم ، فإن الحكومة البريطانية قد اعترفت به ، وأنه عليها أن تحافظ على مصالحه ، وأكثر من ذلك ، فإن الضالعين فى تاريخ عمان يعلمون جيداً بأن تلك الأحداث كقتل الأقارب ، والمشكلات العائلية التى تنجم عن ذلك ، هى أمور كثيرة الحدوث فى تلك المنطقة (٤٦) .

وكانت وجهة نظر حكومة الهند تنحصر فى أنه يجب عدم إدخال العواطف فى مسألة السيد سالم ، فهو ليس أول حاكم شرقى اعتلى السلطة وسط الدماء ، والسيد سعيد نفسه طعن عمه واحتل مكانه فى السلطة ، ولم تجد القبائل العربية فى هذا العمل ما يمكن مؤاخذة السيد سعيد عليه ، هذا بالإضافة إلى أن سالم قد تم انتخابه حاكماً على مسقط طبقاً للقواعد السائدة هناك ، وتعامل معه حكومة الهند على أنه الحاكم الشرعى لمسقط (٤٧) .

ومن وجهة النظر البريطانية ، فإن الاعتراض الذى قدمه السيد ماجد بالنسبة للإعانة المخصصة لمسقط هو مجرد ذريعة . وأنه إذا كان على السيد ماجد أن يأخذ بدلا من أن يدفع ، فإنه كان سيأخذ الأربعين ألف ريال دون أن يشم رائحة دماء أخيه ، (٤٨) .

وقد أوضح السير كوجلان - الذى قام بمفاوضات تحكيم سنة ١٨٦١ -

خطورة الموقف بالنسبة للسياسة البريطانية ، . . . فهي كمسألة سياسية تعد الحكومة البريطانية مسئولة عنها ، فإنه في تقديرى ، فإنها ستكون لها أسوأ الآثار المحتملة فى عمان والخليج الفارسى إذا ما سمحت الحكومة البريطانية بإيقاف الشروط السابق الموافقة عليها (٤٩) ، لأن ذلك بطبيعة الحال سوف يؤدى ببقية الرؤساء فى المنطقة إلى التنصل من ارتباطاتهم مع الحكومة البريطانية ، طالما أن الذى لا ينفذ ارتباطاته معها لا يواجه العقاب الرادع . ولا شك أن ذلك سوف يؤدى إلى ضياع الهيبة البريطانية فى المنطقة .

واحتضنت حكومة الهند فكرة إجبار سلطان زنجبار على ما ارتبط بدفعه ، ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة معه ، وأنه يمكن إرسال سفينة حربية لإرغامه على تنفيذ ارتباطاته (٥٠) .

إلا أن وزارة الدولة كانت لها وجهة نظر مخالفة ، إذ رأت أنه من غير المعقول استخدام القوة لإجبار سلطان زنجبار على دفع ٤٠,٠٠٠ ريال لسلطان مسقط دون بحث موضوع الخلاف الناشئ عن حقيقة مقتل السيد ثوينى ، ومعاينة القاتل طالما ثبت أنه مذنب فعلا ، أو ترك العم ( السيد ماجد ) وابن أخيه ( السيد سالم ) اتخاذ ما يرونه لتسوية خلافتهما ، ولا يوجد عربى واحد تخدعه التنظيمات الأخيرة التى اتخذتها حكومة الهند ، بل أنها أثارت بالفعل شكوك العرب ، لأننا لموضوع خاص ولمصلحة الخاصة ، وافقنا سراً على جريمة القتل التى ارتكبها السيد سالم ، بل وعملنا على الاستفادة منها . والحل الوحيد الذى يمكن به حل المشكلة — دون فقد مزيد من الشرف — هو إعفاء زنجبار من دفع المعونة السنوية لمسقط ، وأن ندفعها نحن للسيد سالم (٥١) .

إلا أنه من ناحية أخرى ، فإنه كان يمكن استغلال موقف السيد سالم — من وجهة النظر البريطانية — وجعله ركيزة للسياسة البريطانية فى المنطقة ،

فقد كان في موقف يميل عليه قبول أية شروط بريطانية في مقابل حصوله على الدعم الأدبي الذي حصل عليه باعتراف بريطانيا به كحاكم شرعي لمسقط ، وكذلك للمساعدات الضخمة التي قدمتها له بريطانيا ، وأكثر من ذلك الضغط الذي مارسه على السيد ماجد حتى لا يقوم بالثأر منه وعزله من السلطة في مسقط .

ولا شك أنه من وجهة النظر البريطانية ، فإنه يجب أن يكون حاكم مسقط مناوئاً للوهابيين ، وإذا كان السيد سالم محتاجاً إلى المعونة البريطانية في هذا الصدد ، فإنه بطبيعة الحال سيكون متعاوناً ومتمشياً مع السياسة البريطانية وعلى أية حال فقد بدأ السيد سالم وكأنه يتمتع بحماية بريطانية خاصة (٥٢) .

وهكذا نجد أن سياسة بريطانيا الثابتة في مسقط ، والتي ترمي إلى عدم التدخل في شئونها الداخلية قد أصابها شيء من التغيير ، فإن الانجليز بين عامي ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ قد ساعدوا السيد سالم قاتل والده السيد ثويني ، كما واجهوا أقاربه الذين أرادوا إسقاطه في مسقط ، وحبسوا عمه وقاموا بنفسه ، وهددوا العم الآخر باستخدام القرة ضده إذا استخدم حقه المشروع كحاكم مستقل في معاقبة ابن أخيه ، وأخيراً فإن الانجليز منحوا القاتل حمايتهم لمواجهة عصيان القبائل في عمان (٥٣) .

على أنه هناك تساؤل محير ، لماذا ألقت بريطانيا بكل ثقلها في جانب السيد سالم ، وقدمت إليه مساعداتها ضد كل الأخطار المحدقة به ؟ والقول بأنه قد تم إنتخابه بواسطة من له حق الانتخاب في مسقط لا يكفي لإيضاح ذلك ، لأن هذا الانتخاب قد تم بمعاونة الانجليز وتعصيدهم ، كما أن إجبار السيد ماجد سلطان زنجبار بعدم معاقبة ابن أخيه السيد سالم على جريمته تم أيضاً على أيدي الانجليز ، فلماذا إذا قامت بريطانيا بهذه الأعمال والمساعدات تجاه السيد سالم ؟ .

في الواقع أن السياسة البريطانية كانت ترى منذ بادىء الأمر إلى تثبيت تقسيم سلطنة مسقط - زنجبار ، بل أنها كانت تعترض على أية محاولة من جانب زنجبار لضم مسقط إليها ، وكذلك أية محاولة من جانب مسقط لضم زنجبار في عام ١٨٦١ . وعندما حل الدور على السيد ماجد لإرسال قوة إلى مسقط لمعاينة ابن أخيه السيد سالم ، فإن هذا سيؤدي بالتالي إلى تسلط السيد ماجد على مسقط ، ويؤدي أيضاً إلى إعادة السلطنة المتحدة مرة أخرى كما كانت أيام السيد سعيد بن سلطان مؤسس سلطنة مسقط زنجبار . فكان الإبقاء على الوضع الراهن Status Quo أى الإبقاء على كل من سلطتي مسقط وزنجبار منفصلتين هو الذي أدى ببريطانيا إلى الوقوف بجانب السيد سالم ضد أخيه السيد ماجد ، رغم أن الأخير كان شديد الولاء لها ، ورغم أن الأول - وخاصة في الأيام الأولى للحكمة لم يكن واضحاً ما إذا كان سيتخذ سياسة متمشية مع المصالح البريطانية أم أنه سيتخذ سياسة مناوئة لها ، إلا أن الحكومة البريطانية اتخذت رغم ذلك إجراءات فعالة لمعاونة السيد سالم .

ومن ناحية أخرى ، فإن الوهابيين كانوا قد تقدموا إلى مناطق الخليج ، وأصبح لهم نفوذ كبير هناك ، ولا شك أن الموقف الشائك الذي كان فيه السيد سالم ، كان يحتم عليه أن يلجأ إلى قوى خارجية تدعم حكمه ، فهو يواجه عداء أسرته في مسقط ، وتآلب القبائل عليه ، وهو يواجه عداء أخويه السيد ماجد والسيد تركي اللذين أصرا على الانتقام والثأر لمقتل أخيهما السيد ثويني وقد اعترفت حكومة الهند بأنهما قادران على هذا الانتقام . ولذلك كان من الطبيعي أن يلجأ السيد سالم إلى الوهابيين كي يدعموا موقفه ، طالما أن الحكومة البريطانية تعضد وتعاون السيد ماجد سلطان زنجبار . وإذا كانت وجهة النظر البريطانية ترى إلى وجوب أن يكون حاكم مسقط معارضاً للوهابيين ، فإنه يمكن معاونة السيد سالم ضد الوهابيين ضد أى قوى أخرى طالما أنه

يتخذ سياسة متمشية مع السياسة البريطانية . وكان رأى وزارة الدولة أن  
« رغبتنا واضحة في استخدام نفوذنا لمنع التوسع الوهابي ، لأنه سيفحطنا  
أمام المساعي البريطانية للقضاء على القرصنة ، وتحقيق المصالح التجارية  
البريطانية (٥٤) » .

وهكذا يبدو واضحاً ، أنه - من وجهة النظر البريطانية - فإنه يجب  
تقديم المعاونة للسيد سالم قبل أن يرمى في أحضان الوهابيين ، مما يؤثر على  
المصالح والسياسة البريطانية ، وكذلك عدم السماح لأخويه بمعاقبته ، لأن هذا  
قد يؤدي إلى إعادة توحيد سلطنة مسقط وزنجبار مرة أخرى لأن هذا  
التوحيد يتعارض مع السياسة البريطانية القائمة على تثبيت الانفصال بين  
شطري السلطنة المتحدة والتي أقامها السيد سعيد بن سلطان .

وهذا في رأينا هو الذى أدى بحكومة الهند إلى سرعة الاعتراف بالسيد  
سالم كخليفة لأبيه السيد ثويني ، وكحاكم شرعى لمسقط دون نظر إلى الوسيلة  
الدمية التي استولى بها على الحكم (٥٥) .

وعلى أية حال ، فقد تشبث الحاكم العام للهند بتحكيم عام ١٨٦١ ، وأوضح  
بأن السيد سالم قد أصبح الحاكم الفعلي لمسقط وأن على السيد ماجد أن ينفذ  
أمر تباطئه . وهكذا لم يكن في وسع السيد ماجد إلا أن يسير وفق هذه التعليمات  
على أنه لم يكف بعد رفض حكومة الهند إعفائه من دفع الإعانة لمسقط عن  
محاولات أخرى لدى الحكومة البريطانية للتخلص من آثار التحكيم ، وكان  
رأى كيرك القنصل البريطاني الجديد في زنجبار أن لا يجبر ماجدا على دفع  
الإعانة (٥٦) .

ولا شك أن مسقط كانت تحتاج إلى الإعانة من زنجبار ، وهي تحتاج  
لإيها كي تدفع قيمة لميجار ميناء بندر عباس إلى فارس ، وهذا هو الوجه الآخر  
للشكلة ، وقد تبدو مسألة بندر عباس بعيدة عن موضوع علاقات مسقط

زنجبار ، إلا أنها في حقيقة الأمر ملتصقة به تماماً (٥٠) . فقد أجز الفرس على التنازل عن سيادتهم على بندر عباس . وهي ميناء تقع في الجانب الشرقي من الخليج العربي (٥٨) . ونظم الأمر باعتبار أن مسقط قد استأجرت بندر عباس لمدة عشرين عاماً من عام ١٨٥٥ ، على أن تدفع ١٦٠٠٠ ريال سنوياً قيمة هذا الإيجار . إلا أن الاتفاق نص على أن شاه فارس يمكنه أن يتحرر من ارتباطه ، إذا ما استولى على السلطة في مسقط أى معتصب . وبالنسبة لهذه النقطة فإن السيد سالم كان معتصباً للسلطة بعد أن قتل والده السيد ثويني الذي أبرم هذا الاتفاق مع فارس .

والنقطة الجوهرية في الموضوع هي أن مسقط كانت تدفع لفارس القيمة الإيجارية من الإعانة التي كانت تستلمها من زنجبار ، وإذا لم تدفع زنجبار تلك الإعانة ، فإنه لن يكون في إمكان مسقط دفع قيمة إيجار بندر عباس ، كما أن الحكومة الفارسية إذا لم تستلم الإيجار فسوف تنهى ارتباطها بالتنازل عن بندر عباس (٥٩) .

فالمسألة ترتكز ارتكازاً مباشراً على العلاقات بين مسقط وزنجبار ، ويقول السيد سالم نفسه بالنسبة لهذه النقطة . . . ما دمت لا أستلم الإعانة المستحقة لي من زنجبار ، والتي ضمنتها الحكومة البريطانية لوالدي ، فإنه ليس في استطاعتي دفع قيمة الإيجار المستحق لفارس من أجل بندر عباس (٦٠) . وهكذا يبدو واضحاً أن الإعانة التي تدفعها زنجبار لمسقط لازمة كي تدفع مسقط إيجار بندر عباس .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن السيد سالم الذي بدأ حكمه بطريقة دموية ، لم يلبث أن تناول التجارة الفارسية في الخليج بالإيداء ، ولما لم تكن فارس في موقف يسمح لها بمناوأة هذه الأعمال الاستفزازية ، فإنها لجأت إلى الحكومة البريطانية ، باعتبار أنها تؤيد السيد سالم وهي بالفعل تعترف به وتؤيده (٦١) كي يكف عن الأضرار بالمصالح الفارسية .



وهكذا أدى فشل السيد سالم في دفع قيمة إيجار بندر عباس ، وكذلك نتيجة للأعمال العدوانية التي قام بها رعاياه في الخليج إلى أن تطالب فارس بالغاء عقد الامتياز . ومن وجهة النظر البريطانية ، فإن فارس استغلت الموقف لتنفيذ سياستها التي ترمى إلى مد سيطرتها المباشرة على الأراضي التي تحده الخليج ، فهل كان هذا الإجراء متمشيا مع السياسة البريطانية ؟ ، وإذا لم يكن متمشيا معها فما هي الوسائل التي سوف تلجأ إليها بريطانيا كما تحول دون حدوث ذلك ، لقد كانت وجهة نظر وزارة الدولة أنه رغم الشكوك المحيطة بالسيد سالم ، فإنه لا يبدو أنه سيكون هناك فرق كبير بالنسبة للمصالح البريطانية سواء كانت بندر عباس في يده أم في يد حكومة فارس ، وفي أيام حكم السيد سعيد ، فإن ثقتنا فيه كانت أكثر من ثقتنا في شاه فارس الذي كان هوائيا متقلبا ، ولا يهجمه سوى جمع المال بأية وسيلة ، إلا أن حكومة فارس هي حكومة مستقرة الآن أكثر مما كانت أيام الشاه فتح على ، هذا بالإضافة إلى أن الوزير المفوض في طهران سيكون قادرا على إقناع الحكومة الفارسية بأن يتعامل معنا أي حاكم فارسي لبندر عباس - إذا استعادتها فارس - مثلما يتعامل معنا مثل مسقط ، (٦٢) .

إلا أنه نتيجة لتلك الأعمال الاستفزازية المتتالية من جانب مسقط ضد فارس ، فإن الحكومة الفارسية - رغبة منها في إيجاد حماية دائمة لتجارها في الخليج - ألحت بشدة على الحكومة البريطانية كي توافق على وضع بعض السفن الحربية الفارسية في الخليج (٦٣) . وكان لدى فارس من الحجج ما يجعل مطلبها أمرا معقولا . فقد تطورت الأمور بين فارس ومسقط من مهيء إلى أسوأ ، فبدأ الأمر بأن امتنع السيد سالم عن دفع إيجار بندر عباس ، ثم تكرر حوادث القرصنة التي قام بها أتباعه في الخليج ، وهكذا أتت الحكومة الفارسية استعادة بندر عباس من مسقط ، كما اقترح الشاه على السفير البريطاني في طهران وضع أسطول حربي فارسي يتكون من سفن بخارية قوية في الخليج ،

على أن يكون قاداته من الانجليز ، وجاء في هذا الاقتراح ، أنه يحتوى ضمنا على تفضيل للإنجليز بدلا من تقديم هذا العرض للفرنسيين أو للأمريكيين . على أن هذا التفضيل بدأ وكأنه نوع من التهديد ، لأن السياسة البريطانية في المنطقة لم تكن لتسمح بوجود قوى مناوئة لها تسيطر على قوة البحرية هناك ويكون لها من النفوذ ما تعرض به المصالح البريطانية للخطر (٦٤) .

وعلى أية حال ، فقد يكون اقتراح الشاه بوضع أسطول حربي في الخليج مجرد تهديد من الشاه لبريطانيا حتى يجبر حليفها السيد سالم على دفع قيمة إيجار ميناء بندر عباس ، أو أن تتنازل عنها لفارس طالما أنه غير قادر على الوفاء بالتزاماته (٦٥) .

ولا شك أن الأمور سادها الاضطراب في الخليج منذ سحب الأسطول الهندي منه لأنه طبقا لتعليمات الأدميرالية كان يسحب الأسطول أثناء فصل الصيف ، أى نحو ستة شهور في السنة وذلك لقسوة الحرارة (٦٦) .

وقد ارتكبت الحكومة البريطانية على المعاهدات المبرمة بينها وبين الرؤساء في المنطقة . وادعت أن لها الحق في التدخل على طول نصف الساحل العربي ، وقد أرسلت حكومة الهند بالفعل في سنوات سابقة أيام حكم اللورد لسلبي وهاستنج . Hastings وأوكلاند Auckland حملات حاربت في رأس الخيمة وضربت المخا واستولت على عدن ، وذلك لتدعيم الموقف من وجهة النظر البريطانية ألا أن حكومة الهند في الفترة بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٦٨ « لم تقم بمسؤولياتها في تلك البحار » .

ولا شك أن كلا من فرنسا وأمريكا وروسيا كانت ترغب في وضع قدم لها على تلك السواحل ، وقد أرسلت فرنسا بالفعل بالجريف Mecifford Palgrave كي يبحث عن جزيرة لضمها إلى فرنسا . كما حاول قائد القوة البحرية الفرنسية في تلك البحار تحقيق ذلك . كما أن بروسيا

وأمریکا قامتتا بأعمال مشابهة ، والواضح أنه إذا ما ضعفت القبضة البريطانية على تلك السواحل فسوف تحمل عملها قوى أخرى (٦٧) .

أما روسيا فقد كان دورها سلبياً في جنوب فارس والجزيرة العربية لأنها وجدت أن أى إجراء من جانب بريطانيا للتدخل في المنطقة سيكون في مصلحتها ، وهى تعلم أنه ليس في مصلحة بريطانيا مد امبراطوريتها على حساب فارس أو أفغانستان أو تركيا ، لأن كلا من هذه الامبراطوريات الثلاث سوف تضطر في مواجهة ذلك إلى طلب معاونة روسيا أو فرنسا . كما أنه من وجهة النظر البريطانية ، إذا ما قام البريطانيون بمعاونة تركيا وفارس وهو ماتم فعلاً - بالنسبة لتقدم التجارة - فسوف تصبحان أكثر ثروة ، وهذا أفضل - من وجهة نظرنا ، لأنه في مثل هذه الحالة يمكن اقتسام الغنائم معهما . ولا شك أن روسيا تعلم جيداً أن بريطانيا لا ترغب في إضعاف كل من تركيا وفارس ، لأن ذلك يحقق مصلحتها في الإبقاء على جيرانها ضعفاء .

وقد قامت السلطات في الهند بالمفاوضات مع القبائل التي كانت تقوم بالقرصنة في الخليج العربي حتى تكف عن ذلك ، ولم تكن هذه القبائل تقدم ولاءها لأحد ، سواء للعرب أو للترك أو للفرس ، إلا أنه من وجهة النظر الأخرى ، فقد تمكن البريطانيون من عقد ارتباطات ومعااهدات مع هذه القبائل ، وقد وافقت بمقتضاها على سلامة وأمن التجارة في الخليج .

وقد ظلت هذه الارتباطات البسيطة سارية المفعول سنوات طويلة ، ولا ريب أن لهذه الارتباطات أهميتها ، لأن السفن البريطانية لم تكن تتمكن في الخليج أثناء الفصل الحار ، ولذا كان لا بد - من وجهة النظر البريطانية -

تحقيق نوع من العلاقات الودية مع تلك القبائل حتى يمكن المحافظة على المصالح البريطانية في الخليج .

وعما لا شك فيه ، أنه لو كان لمسقط أسطول قوى كما كان لديها في عهد السيد سعيد بن سلطان ، لساعد ذلك على الإقلال من القرصنة ، ولكن ليس القضاء عليها ، كما أن مسقط إذا لم تحصل على الإعانة المالية من زنجبار ، فإنه لا يمكنها إنشاء هذا الأسطول ، ولا يمكن لاية قوة بحرية فارسية أو تركية القضاء على القرصنة ، لأن الترك والفرس سوف يحاولون ضم أراض إليهما ، ومن ثم تبزغ العداوة ضدهم من القبائل البحرية القائمة بالقرصنة (٦٨) .

وعلى أية حال ، فقد بدا أن العرض الفارسي — بوضع سفن حربية فارسية في الخليج — كان صعب التنفيذ ، فقد احتوى على نص ، بأنه على بريطانيا أن تقوم بتجهيز السفن اللازمة لهذا الأسطول على نفقتها ، على أن تدفع الحكومة الفارسية تكاليف ذلك فيما بعد وعلى أقساط ، وبدا أن هذا الجزء من الاقتراح الفارسي لا يمكن لأى قوى أخرى قبوله ، إلا إذا كانت لها مصالح خطيرة في تلك المنطقة .

كما أنه بالنسبة للضباط البريطانيين الذين سيقومون بالعمل في هذا الأسطول ، فإن العرض الفارسي لم يحدد وضعهم ، والجهة التي سيتبعون لها ويتلقون منها أوامرهم . وقد كانت للحكومة البريطانية تجربة مماثلة ، وذلك عندما قدمت الحكومة الصينية عرضا يماثل هذا العرض الفارسي ، وقامت الحكومة البريطانية بالفعل بإرسال خمس سفن حربية بقيادة أوسبورن Sherard Osborn كقائد لهذه القوة البحرية ، إلا أن هذا المشروع كله قد فشل ، لأن الضباط البريطانيين لم يوافقوا على العمل تحت قيادة صينية ،

ومن وجهة النظر البريطانية فإنه يجب عدم تكرار مثل هذه الأخطاء مرة أخرى .

ولقد أبدت وزارة الدولة وجهة نظرها بالنسبة لهذه المسألة ، وإذ يجب قبل بحث الاقتراح ، توضيح القواعد التي سيدير عليها العمل بالنسبة لهذا الأسطول الحربي ، وهناك اتجاه للواقعة من جانبنا ، إذا ما تم الاتفاق على إرسال قوات على نفقة أمراء الهند ، من الذين لهم علاقات معنا ، وفي هذه الحالة يجب أن يبدى الشاه رغبته بخصوص ذلك إلى السفير البريطاني الذي يصدر بالتالي تعليماته إلى كل الممثلين السياسيين في الخليج ، وسيجد هؤلاء في وجود هذه القوة البحرية عاملاً مساعداً لتأكيد وجهة النظر البريطانية بمنع القرصنة وتحقيق الهدوء في البحار المتاخمة للهند .

كما تثار تساؤل آخر .. هل تساوى المسألة كلها أن تدفع الحكومة البريطانية قبل كل شيء قيمة تكاليف صناعة السفن اللازمة لإقامة هذا الأسطول ؟ وهل هناك ما يؤكد أن فارس سوف تكون لديها القدرة على دفع ما عليها بانتظام ؟ ولا شك أن الثقة في أن فارس قادرة أم ليست قادرة على الوفاء بالتزاماتها بانتظام كافية لتحذرننا من مغبة الدخول في مثل هذه الارتباطات .

ومن وجهة النظر البريطانية ، كان هناك اقتراح أكثر ملاءمة ، وهو أن نحول كل النفقات ، سواء بتقديم السفن الحربية أو إدارة المشروع كله إلى الحكومة البريطانية . وبدا واضحاً أنه من المرغوب فيه تكوين أسطول حربي في الخليج ، نديره نحن ، ويكون تحت سيطرتنا تماماً ، ومن ثم يعمل هذا الأسطول طبقاً لوجهات نظرنا ولتحقيق مصالحنا ، ولا يتصادم مع أي قوى فارسية أو أية قوى أخرى (٦٩) .

هذا بالإضافة إلا أنه — من وجهة النظر البريطانية أيضاً — يجب منع فارس من محاولة تأكيد قوتها وسيطرتها في الخليج ، لأن هذا سوف يؤدي إلى إحياء الادعاءات الفارسية القديمة ضد استقلال مسقط (٧٠) .

ولا ريب أن إرسال سفن حربية فارسية إلى الخليج العربي سوف يثير كثيراً من المشكلات بالنسبة للمصالح البريطانية (٧١) ، فقد تحدث مصادمات خطيرة تجعل بريطانيا مضطرة للتدخل المسلح ، وهذا سوف يكلف الحكومة البريطانية أعباء مالية ، وكذلك تجهيز حملات كبيرة (٧٢) . وفي محاولة لاجلاء الغموض ، ظهر اقتراح بإرسال ضابط بريطاني بحري كبير من الأسطول الهندي إلى طهران (٧٣) ، لمناقشة المسألة مع الشاه (٧٤) . إلا أن هذا الاقتراح كان بطبيعة الحال سابقاً لأوانه ، فقد رأت وزارة الدولة أنه يجب قبل كل شيء معرفة ما إذا كانت هناك موافقة بصفة عامة على العرض الفارسي بوضع أسطول فارسي في الخليج ويعمل عليه ضباط بريطانيون ، حتى ذلك الوقت لم يكن معروفاً لبقية الضباط البريطانيين الذين سيعملون على هذا الأسطول وكذلك لم تكن قد بحثت بعد التفاصيل الأخرى التي يحتاج إليها السفير البريطاني في طهران كي يمكنه التباحث مع حكومة الشاه . ولذا فإنه ليس من الحكمة إرسال ضابط بحري ليتفاوض في التفاصيل قبل الموافقة على الموضوع أصلاً ، لأن هذا قد يوقع الحكومة في بعض الأخطاء ، وكذلك ولأنه يظهر أننا متلهفون — نتيجة للموافقة الفورية — على قبول هذا العرض ، مما يعطي للفرس تفوقاً كبيراً في المفاوضات . وفي رأيي فإنه يجب الإجابة على الاقتراح الفارسي بأن القوة البوليسية البحرية في الخليج والتي تشرف عليها الحكومة البريطانية هي كافية في الوقت الحاضر ، وأنه ليس لدينا الرغبة في التخلي عن ارتباطاتنا وتعهداتنا وواجباتنا القائمة على هذا التعهد (٧٥) . وبما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية — في ذلك الوقت — كانت هي وحدها التي لديها الرغبة والقدرة على المحافظة على السلام في الخليج .

ولقد كانت عملية تقسيم سلطنة مسقط وزنجبار هي التي أثارت كل هذه المشكلات ، لأن عدم دفع زنجبار الإعانة السنوية لمسقط جعل الأخيرة غير قادرة على دفع قيمة لإبحار بندر عباس إلى فارس ، مما حدا بفارس إلى محاولة إستعادة هذا الميناء ، ثم محاولة القيام بنشاط بحرى واسع في الخليج ، وكان من نتائج ذلك ، أن بدأت بريطانيا تنفيذ أدوارها في المنطقة والتي رمت إلى جعل الخليج كله بمثابة بحيرة بريطانية .

وقد كان لمسألة العلاقات بين مسقط وزنجبار وجه آخر وهام - من وجهة النظر البريطانية - وهو مسألة تجارة الرقيق في كل من زنجبار ومسقط معا . فقتل السيد ثويني - كما أوضحنا - أدى بالسيد ماجد إلى إيقاف الاعانة المستحقة لسلطان مسقط . ورمت السياسة البريطانية إلى أن تكون بريطانيا وسيطة في هذه العملية ، أى أن تقوم باستلام هذه الإعانة ( ٤٠,٠٠٠ ريال ) من زنجبار ثم تقوم بتسليمها لمسقط (٧٦) . وإن كان الدكتور صلاح العقاد يرى أن الحاكم العام للهند عندما تشبث بالتحكيم ، وعندما أكد بأن السيد سالم قد أصبح الحاكم الفعلى لمسقط ، فإنه أبلغ السيد ماجد بأن عليه أن يخدم التزاماته ويقي بها ، ولم يكن في وسع السيد ماجد إلا أن يدفع المبلغ للحكومة البريطانية على أن تتولى هي إيصاله إلى السيد سالم إن أرادت ، وأضاف السيد سالم في خطابه إلى الحاكم العام للهند ولكن ذلك سي جلب لنا العار ، (٧٧) . أى أنه طبقاً للوثيقة البريطانية ، فإن الانجليز هم الذين سعوا لأن يكونوا وسطاء في تسليم الاعانة السنوية إلى مسقط ، وإن كان رأى الدكتور صلاح العقاد يبدو أكثر إقناعاً ، وإن كنا نرى أنه يبدو أن السلطان ماجد هو الذى تقدم بطلبه هذا إلى الحكومة البريطانية ، وأن هذه الحكومة وجدت لها فرصة سانحة لزيادة تدخلها في شئون هاتين السلطتين .

وعلى أية حال فإن الانجليز استغلوا هذه المسألة لتدعيم وجهات نظرهم

بالنسبة لمسألة تجارة الرقيق ، حتى ذلك الحين ، كانت زنجبار ومسقط مرتبطتين بالمعاهدة التي وقعها والدهما السيد سعيد بخصوص هذه التجارة سنة ١٨٤٥ (٧٨) ، وهذه المعاهدة كانت تسمح بتصدير واستيراد الرقيق مع بعض القيود على الساحل الشرقى الأفريقى ، ولذا فإن هذه المعاهدة كان لها تأثير محدود بالنسبة لمنع التجارة ، لأنها وإن كانت عليها بعض القيود على الساحل ، فإنها كانت راجعة رواجاً هائلاً فى المناطق الداخلية (٧٩) .

ومن وجهة النظر البريطانية ، فإنه إذا تحملت الحكومة البريطانية قيمة تلك الإعانة التى يدفعها السيد ماجد سلطان زنجبار إلى سلطان مسقط ، فإنه يمكن إقناعه بإيقاف تجارة الرقيق فى أراضيه ، وأن تعويضاً من ٨٥٠٠ جنيتها سنوياً يجعل المنع أكثر قبولا ، هذا بالإضافة إلى أن ارتباط السيد ماجد بمنع هذه التجارة سوف يعنى السفن الحربية البريطانية من مسؤولية نفقات البحث على مسافة من الساحل الشرقى الأفريقى تمتد من خط ٥٧° ١' إلى ٩٢° ٠' من خطوط العرض ، وهاتان النقطتان تقعان شمال وجنوب زنجبار .

ولا شك أن مسقط كانت بحكم ظروفها فى ذلك الوقت خاضعة للبشورة البريطانية ، وسوف تنفذ منع هذه التجارة ، وذلك لأن السيد سالم كان يرتكن ارتكاناً كاملاً على بريطانيا فى تدعيم موقفه تجاه أخوته وتجاه فارس وتجاه الوهابيين ، ومن ثم لم يكن فى استطاعته سوى قبول تعليمات الحكومة البريطانية . أما بالنسبة لزنجبار ، فإنه إذا ما تكلفت الحكومة البريطانية بدفع إعانتها إلى مسقط فإنها فى مقابل ذلك سوف توافق على إلغاء هذه التجارة فى ممتلكاتها (٨٠) .

ولا شك أن السيد ماجد كان قد أصابه فى ذلك الوقت فقر شديد ، وانحدر كثيراً فى الديون ، وهو لا يمكنه فى مثل هذه الظروف دفع إهانة



مستقط إلا بصعوبة . ونفقاته تُحتم عليه أن يتكسب من تصدير الرقيق ، وفي الغالب ، فإنه إذا أعنى من دفع هذه الاعانة فإنه سيكون موافقاً على توقيع إتفاق يرتبط بموجه بمنع تجارة الرقيق في الأراضى والمياه التابعة له .

ومن المناسب أن نشير إلى أن تلك المسألة سبق أن بحثت منذ بداية ستينيات القرن التاسع عشر ، فعندما كان السير كليرك Clerk حاكماً على بومباي ، فإنه أوصى بأن مجهودات سلطان زنجبار من أجل إلغاء تجارة الرقيق سوف تدعمها كلا من قواتنا وأموالنا . كما قال في ٢٤ مارس ١٨٦١ أنه ليس هناك شك ولو للحظة واحدة في أن الآلام التي ذكرها ضابط صادق جداً مثل جوجلان ، والتي نقلت للأمة البريطانية ، نجعل من المستحيل أن يرتفع صوت واحد ضد دفع ذلك المبلغ البسيط لزنجبار ، وهو ٨٥٠٠ جنيتها سنوياً في مقابل تحقيق غرض سام ، وهو القضاء على تجارة الرقيق في شرق أفريقية .

الا أنه عند عرض هذا الاقتراح على وزارة الخارجية ، فإن اللورد راسل Russel وزير الخارجية ، قرر أنه لا يمكن الموافقة على دفع أى شيء لسلطان زنجبار في مقابل إيقاف تجارة الرقيق في بلاده ، ومن ثم سقط هذا الاقتراح (٨١) .

ولا شك أن التحالف مع السيد ماجد من أجل القضاء على تجارة الرقيق على الساحل الشرقى الأفريقى سوف تكون له نتائج هامة — من وجهة النظر البريطانية — طالما أن هذا التحالف قائم على أساس عدم الأضرار بالشئون المالية لزنجبار . ولا شك أيضاً أنه من الأهمية بمكان أن تدعم الحكومة البريطانية موقفها بالنسبة لهذه المسألة ، فالقوى الأخرى لا تكثرث بإلغاء هذه التجارة ، بل على العكس من ذلك هى تشجعها فعلاً ، فالحكومة الفرنسية ومثلها في المنطقة مثل الكومودور دى لانجل De Langle

منغمسون في هذه التجارة ، بل أنه في عام ١٨٦٧ دفع الفرنسيون ٣٠٠.٠٠٠ ر. جنيه استرليني لقاء أعداد ضخمة من العبيد دفعها ملاك مزارع القصب في ريونيون (٨٢) Reunion وواضح أن المسألة تحتاج إلى تنسيق للتعاون بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، إلا أنه — من وجهة النظر البريطانية — لم تكن هناك أية بادرة تشير إلى أن هذا التعاون ستكون له نتائج فعالة (٨٣) .

هذا بالإضافة إلى أن البرتغاليين ظلوا ينعشون هذه التجارة في ممتلكاتهم (٨٤) .

وهكذا تبلورت وجهة النظر البريطانية عن ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة من أجل إلغاء هذه التجارة ، وبالنسبة لرنجبار فإنه إذا دفعت الحكومة البريطانية مبلغاً يزيد قليلاً عن ٤٠٠.٠٠٠ ريال سنوياً فإن السيد ماجد سوف يوافق على إلغاء تجارة الرقيق ، كما أنه يمكن تعويض هذه المبالغ عن طريق تخفيض قوتنا البحرية الموكول إليها منع هذه التجارة على الساحل الشرقي الأفريقي ، بل أنه من المناسب جداً — من وجهة النظر البريطانية — دفع مبلغ أكبر للسيد ماجد ، فإن إلغاء تجارة الرقيق سوف لا يقلل فقط من سيطرته على طول نحو مائة ميل من سواحل البحر الأحمر (٨٥) ، ولكنه سوف تستدعي إعادة نظر كاملة في قوة العمل التي كانت تزرع القرنفل والسكر في مزارعه في رنجبار والتي تمثل نحو ١/٣ دخوله (٨٦) .

وعلى هذا الأساس ، كان على السياسة البريطانية إذا أرادت حقاً أن توقف تجارة الرقيق أن تظهر حسن النية تجاه كل الأطراف المعنية ، أي أنه كان على هذه السياسة أن تقدم للسيد ماجد عرضاً يغريه بالموافقة . ومن أجل ذلك اقترحت حكومة الهند تفويضها لإرسال بعثة برياسة السير ولیم كوجلان إلى

كل من مسقط وزنجبار لترتيب مفاوضات بينهما من أجل إعادة النظر في الاتفاق القائم - التحكيم - على الأسس الآتية :

(أ) الفصل الكامل في المصالح والارتباطات بين مسقط وزنجبار .

(ب) أن تدفع حكومة الهند سنوياً لمسقط الإعانة التي كانت تدفعها لها زنجبار .

(ج) أن توافق كل من مسقط وزنجبار على ارتباطات محدودة لوقف تجارة الرقيق ومنع أعمال القرصنة .

(د) أن تستلم زنجبار تعويضاً من حكومة الهند بالقدر الذي تراه البعثة معقولا كتعويض مناسب عن فقد قوة العمل من الرقيق ، وعلى أن يستمر دفع هذا التعويض لمدة جيل أو جيلين .

(هـ) أن تقع مسؤولية هذه الترتيبات مناصفة بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند ، لأن حكومة الهند سوف توفر بعض النفقات نتيجة لتخفيض قواتها في الخليج العربي ، وكذلك لأن الحكومة البريطانية سوف تخفض من حجم أسطولها على الساحل الشرقي الأفريقي . ورأت حكومة الهند أنه طبقاً لهذه الترتيبات ، فإنه يمكننا أن نوقف تجارة الرقيق في الشرق ، كما فعلنا في الغرب ونرضى في نفس الوقت كلا من زنجبار ومسقط ، ودون أن ندفع كثيراً في كل هذه الأمور ، (٨٧) .

ومن وجهة النظر الأخرى ، فإنه هناك في زنجبار قوة عمل حرة لا بأس بها من السكان الأصليين بالجزيرة وكذلك من الرقيق الذين كانوا رعية بريطانية ثم تم تحريرهم ومن المهاجرين من الساحل الأفريقي والجزر المجاورة ومن البلاد الأخرى ، وهذه القوة سوف تزداد مع الطلب على العمل ، وخاصة مع الحد من تجارة الرقيق . وقد أشار الجنرال ريجي Rigby في تقرير له

في عام ١٨٦٠ إلى أنه قد حدثت زيادة كبيرة في النشاط التجاري في زنجبار وفي إنتاجها الزراعي بعد إلغاء تجارة الرقيق في الخليج العربي والبحر الأحمر . ونحن اذا قضينا على القرصنة في الخليج الفارسي ( العربي ) فان الرؤساء القائمين بتجارة الرقيق اذا ما سلبناهم من أعمالهم البحرية ، فانهم سوف يشتغلون في الأعمال التجارية المشروعة ، ( ٨٨ ) .

وقد أوضحت حكومة الهند أن مسألة تدخل الحكومة البريطانية لمنع تجارة الرقيق على الساحل الشرقي الأفريقي من المسائل الاستعمارية ، ولذا فانه من المعقول أن تدفع حكومة الامبراطورية لا توابعها - حكومة الهند - الإعانة لسلطان زنجبار ( ٨٩ ) .

وهنا نأرجو جدل بين حكومتى بريطانيا والهند بالنسبة لمسئولية كل منهما عن هذه المسألة ، وأبرزت حكومة الهند وجهة نظرها في أنه لا شك أن الالتزام الذي التزمت به بريطانيا بالنسبة لمنع تجارة الرقيق في كل أجزاء العالم هو مظهر جديد دخل حديثا في الدبلوماسية في تلك البحار الهندية ، وإدارة ذلك كله هو داخل في نطاق دبلوماسية الامبراطورية التي تشرف عليها وزارة الخارجية ، .

ورغم تلك الأسس المقنعة ، فهناك وجهة النظر الأخرى بالنسبة لمستقبل العلاقات مع الرؤساء والحكومات في تلك المناطق . ولا شك أن نقل إدارة تلك المناطق إلى وزارة الخارجية البريطانية سوف يعنى حكومة الهند من مشكلات ضخمة ، إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة ، إذ يجب أن تستعد وزارة الخارجية كي يمكنها التعرف والفهم الواضح والصحيح لطبيعة العلاقات القائمة وجذورها التاريخية .

ولا شك أن العلاقات القائمة بين الحكومة البريطانية وبين مسقط وزنجبار وكل الرؤساء الأصغر على ساحل الخليج العربي كانت تنظمها

معاهدات وارتباطات وقعها عن الجانب البريطاني ضباط بريطانيون باسم  
حكومة الهند وبومباي .

وهنا تبرز مسألة الخلاف بين مسقط وزنجبار كثير لمسألة نقل إدارة  
تلك المناطق من تبعيتها لحكومة الهند إلى التبعية المباشرة لوزارة الخارجية  
البريطانية ، فإنه كما قلنا ونتيجة لتحكيم كاننج ارتبط السيد ماجد بأن يدفع  
لأخيه السيد ثويني إعانة سنوية ، وضمنت حكومة الهند دفع هذه الإعانة ،  
فإذا ما نقلت إدارة تلك المناطق إلى حكومة الامبراطورية ، فهل ستوافق  
« حكومة جلالة الملكة على هذا الضمان وتعمل على تنفيذه ، وتدفع من  
خزانة الامبراطورية إذا لزم الأمر ؟ ومن ناحية أخرى ، فهل تستطيع  
حكومة الهند أن تدفع هذه الإعانة دون أن تنبس ببنت شفة كالقيام  
بالمفاوضات والإجراءات الأخرى الأكثر عنفا لتصحيح الأوضاع من  
وجهة نظرها ؟ ، وأضافت حكومة الهند موضحة وجهة نظرها : « فالعلاقات  
القائمة مع جنوب الجزيرة العربية ومع الخليج الفارسي ( العربي ) لها أهميتها  
بالنسبة لحكومة الهند ، فهي تتمشى مع سياستها بالنسبة لالغاء القرصنة في  
البحار الهندية ، وقد وجدنا حليفا معاونا في هذا العمل هو السيد سعيد والد  
السيد ثويني والسيد ماجد والذي حكم عمان أكثر من أربعين عاما ، وكان  
هو نفسه تاجرا كما كان حاكما ، وكانت له سفن لها معاملات تجارية مع  
كلكتا ومواني غربي الهند . والعلاقات التجارية للجزيرة العربية والخليج  
الفارسي ( العربي ) هي كلها مع الهند ، ومن الصعب اجبار ذوي المصالح أو  
الذين لهم قضايا وشكايات بالنسبة لهذه التجارة أن يرفعوا وجهات نظرهم إلى  
وزارة الخارجية فقط حتى يتسنى النظر فيها . وبالنسبة لهذه النقطة ، ونتيجة  
للمعاهدات القائمة مع الهند ، فإنه يبدو ضروريا أن تكون علاقاتنا  
مع هذه البلاد عن طريق ضباط تعينهم الهند وتكون على صلة بهم ، » (١٠) .

ولا شك أنه كان هناك نوع من التضارب والتداخل في الإدارة البريطانية

تلك المناطق ، رغم وجود مشكلات سياسية وبصفة خاصة في علاقات مسقط بنجبار منذ وفاة السيد سعيد، فقد كانت هناك خمس سلطات منفصلة من بعضها ومتصلة اتصالاً وثيقاً بهذه المشكلات ، فكان هناك القنصل البريطاني في زنجبار والتابع جزئياً لوزارة الخارجية وجزئياً لوزارة الهند، وكان هناك المقيم البريطاني في بوشير والتابع لوزارة الهند ، ثم المقيم السياسي والقنصل العام في العربية التركية ، والتابع جزئياً لوزارة الهند وجزئياً لوزارة الخارجية ، ثم الوزير المفوض في طهران والتابع كلية لوزارة الخارجية . ولا شك أنه وسط هذه الظروف ، كان من الصعب تلافي التضارب في السلطة ، وأوضح السير كي J.W. Kaye في أول يوليو ١٨٦٨ أن الصراع القائم حالياً بين مسقط وزنجبار سوف يزيد من هذا التضارب في السلطة ، ويبدو أن هناك حالة من التعقيدات في الأمور التي تنتج من سوء إلى أسوأ ، لأن كلا من زنجبار ومسقط سقطت كثيراً في الديون ، وأنه يجب على الحكومة البريطانية أن تتخذ سياسة أكثر ثباتاً تجاه حكام زنجبار ومسقط وفارس ، إلا أنني لا أتمنى كثيراً أن تحل هذه المشكلات طالما أن العمل الدبلوماسي للحكومة البريطانية تحكمه إدارتان مختلفتان وعن طريق ممثلين يتبعون لسلطات مختلفة ، وأضاف السير كي J.W. Kaye أنه لا يوجد شيء أسوأ من جعل إدارتين منفصلتين تعملان عملاً واحداً ، وبالنسبة لهذه الحالة فهما وزارة الخارجية ووزارة الهند ، فهناك اتجاه من كل منهما إلى إلقاء المسؤولية على الأخرى ، ولتحويل أية مسألة معلقة إلى الطرف الآخر . وهكذا يضيع الوقت نتيجة لتحويل الموضوعات من طرف لآخر . وتبدو واضحة أهمية وضرورة اتخاذ الإجراءات التي تضمن عدم التعارض والتداخل بين الإدارتين كما يجب أن يتبع المقيمون في زنجبار ومسقط وفارس لسلطة واحدة ، ولكن المشكلة هل يتبعون لوزارة الخارجية أم لوزارة الهند .

وقد اختلفت وجهات النظر بالنسبة لهذه المسألة ، وكان رأى وزارة الهند هو أنه يجب أن تعطى السلطة الكاملة لحاكم بومباى كي يعيد ترتيب العلاقات المستقبلية بين مسقط وزنجبار وفارس وأنه اذا تم ذلك فان إدارة العلاقات المستقبلية مع هذه الدول يجب نقلها الى وزارة الخارجية طالما أن السفارة في فارس تابعة لها ، الا أنه في الوقت الحاضر ، فانه يجب على السفارة في فارس - في كل الأمور ذات الصلة بفارس والخليج والدول المتاخمة - أن تبحثها مع وزارة الهند . ويجب أيضاً تكوين قوة بحرية منفصلة - كما اقترحت حكومة الهند - لإدارة الخليج ، على أن تكون هذه القوة تحت اشراف حكومة بومباى ، ( ٣٩ ) .

ومع نهاية عام ١٨٦٩ ، عقد مؤتمر خاص في وزارة الخارجية البريطانية لبحث مسألة تجارة الرقيق الشرقية ، ومثل السيرجون كى وزارة الهند ، وحضر ممثلون أيضاً عن وزارة المستعمرات والادmirالية والخزانة . وفي ٢٤ يناير قدم هذا المؤتمر تقريراً لايرو أف كلارندون Earl of clarendon وزير الدولة للشئون الخارجية في ذلك الوقت . وفي المقطع الثمانين من هذا التقرير جاء الآتى : ... ونحن الآن نعتقد أنه يجب إبراز أن القنصل في زنجبار مسئول مسؤولية كاملة - بالإضافة إلى أعبائه الأخرى - عن إلغاء تجارة الرقيق في المنطقة ، ولذا يجب وضع الترتيبات المناسبة لاقتسام نفقات القنصلية في زنجبار وتوابعها مناصفة بين الخزانة الامبراطورية والخزانة الهندية .

هذا ما كان من أمر السياسة البريطانية بالنسبة لإدارة تلك المناطق ، وما تمخضت عنه المباحثات بين الاطراف المعنية بحيث لا يحدث التعارض أو التداخل بين السلطات المختلفة والمسئولة عن هذه المناطق .

أما بالنسبة لعلاقات مسقط وزنجبار ، وموقف بريطانيا من هذه العلاقات فاننا رأينا كيف أن بريطانيا كي تحافظ على الوضع الراهن في المنطقة ، فإنها

نظمت الأمر في النهاية على أن تدفع الاعانة السنوية إلى مسقط عن طريق المقيم السياسي ، على أن تستعوض مرة أخرى من سلطان زنجبار ، أى أنه في الواقع ودون ما نظر إلى هذه الشكليات ، ظلت زنجبار تدفع الاعانة إلى مسقط . وظل الحال كذلك حتى عام ١٨٦٨<sup>(٩٢)</sup> ، حين قامت ثورة في عمان ، انتقل بعدها الحكم إلى عزان بن قيس ، وهو ينتمى إلى فرع آخر من فروع أسرة بوسعيد غير الفرع الذى ينتمى إليه سعيد بن سلطان ، فكان ذلك حجة قوية للسيد ماجد كى يقطع المعاش أو الاعانة السنوية لمسقط<sup>(٩٣)</sup> ، والتي كان يدفعها عن طريق المقيم السياسي . وقد دعم الانجليز موقف السيد ماجد في هذا الصدد حينما اعتبروا هم أيضاً أن عزان بن قيس هذا مغتصباً للسلطة .

إلا أنه في عام ١٨٧١ استولى السيد تركى بن سعيد على السلطة في مسقط ، واعترف به الانجليز سلطاناً شرعياً عليها .

إلا أن الترتيب القديم الخاص بالاعانة السنوية المستحقة لمسقط من زنجبار لم يعد ثانية . وقد قام السيد تركى بمحاولة فاشلة مع زنجبار لاستعادة الاعانة السنوية طبقاً لتحكيم ١٨٦١ . وفي الواقع فإنه لم تكن لدى زنجبار أسانيد قوية ترتكن عليها في رفض دفع الاعانة طبقاً لتحكيم ١٨٦١ .

وكانت حكومة الهند قد دفعت لحكومة مسقط ما بين عامي ١٨٦١ و ١٨٦٨ مبلغ ٨٥٠ ر. ١٩٠ ر. ، واستعادت منها ١٥٨ ر. ٠٠ ر. فقط من زنجبار ، واعتبر الباقي وهو ٢٢ ر. ٨٥٠ ر. لا كدين على زنجبار<sup>(٩٤)</sup> وفي أكتوبر من عام ١٨٧٢ ، كانت حكومة الهند غير راضية تماماً بالنسبة لمسؤولياتها بالنسبة لهذا الموضوع .

وفي محاولة لوضع قواعد ثابتة بالنسبة لهذه المسألة ، أرسلت الحكومة البريطانية سنة ١٨٧٢ بعثة برئاسة السير فرير Barthle frere يساعده المستر بادجر Badger المستشرق المتخصص في تاريخ عمان ، وكان على فرير



أن يعقد معاهدة مع كل من سلطان زنجبار و سلطان مسقط لالغاء تجارة الرقيق . وقد توقفت البعثة في روما - وهي في طريقها إلى زنجبار - وأنشع السير فرير البابا بالتعاون مع بريطانيا في سياسة الالغاء بالرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية لم تكن متحمسة لهذا الأمر مثل الكنيسة البروتستانتية ، وأرسل البابا تعليماته إلى البعثات التبشيرية في أفريقيا لمساعدة فرير في مهمته (٩٥) .

أي أن هذه البعثة كانت تمثل في الواقع اجراء امبراطورياً وتكلم في موضوع واحد وهو القضاء على تجارة الرقيق الشرقية ، ولتدعيم ذلك ، كانت المفاوضات ضرورية ، ليست فقط مع سلطان زنجبار ، ولكن كذلك مع سلطان مسقط وبقية الرؤساء العرب في الأقاليم المتاخمة لخليج عدن والخليج العربي ، وكان من الواضح أنه للحصول على التعهدات المطلوبة من كل من سلطان زنجبار و سلطان مسقط ، فإنه كان من الضروري إعفاء سلطان زنجبار من اعانته لمسقط من ناحية ، وضمان دفع قيمة الاعانة بصفة منتظمة لمسقط من ناحية أخرى ، مع دفع كل المتأخرات .

وقد ناقش السير فرير مسألة المتأخرات هذه مع سلطان مسقط ، ثم نقل الموضوع إلى وزارة الخارجية ، وكان دوق أرجيل Duke argyll قد وافق في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٢ على أن تشارك خزانة الهند بنصف نفقات بعثة السير فرير ، وبجزء من تكاليف لإجراءات متع تجارة الرقيق كنتيجة لها . ثم تحدت المسألة بأن تدفع حكومة الهند نصف الاعانة التي تدفعها زنجبار لمسقط تحت شروط تحكم اللورد كاننج إذا كان من الضروري إعفاء سلطان زنجبار من دفع تلك الاعانة هذا بجانب دفع نصف النفقات الدائمة لقنصلية زنجبار (٩٦) .

إلا أن السير فرير اصطدم بمعارضة قوية من السلطان برغش سلطان زنجبار في بداية الأمر ، فقد قال برغش « نحن نود صداقة بريطانيا ، ولكن فيما تطلبه خراب لنا ، وسيثير السكان علينا ، فإذا رأيتم تنفيذ ذلك بالقوة ، فنحن نسلم أمرنا لله ، إذ ليست لنا قوة نعارض بها بريطانيا » .

وحاول السير فريز لإقناع السيد برغش بأمرين : الأول إعفاءه من دفع المعاش السنوى لمسقط ، واستعداد الحكومة البريطانية أن تتحمل دفع هذا المبلغ من ميزانيتها . والأمر الثانى لإمكان زيادة الضرائب على العاج والصمغ ، ولكن برغش أعار هذه المقترحات البريطانية آذانا صماء . وحينئذ قرر السير فريز استخدام القوة وقامت البحرية البريطانية بمحاصرة سواحل زنجبار ، وتم تفتيش جمرك العاصمة .

ولما شعر السيد برغش بتضييق الخناق عليه ، حاول أن يخفف من الشروط البريطانية ، ولكن لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية أجمعت على أن الإلغاء إذا لم يكن شاملا فلن يكون فعالا . وفى أول يونيو سنة ١٨٧٣ ، تمخضت وجهة النظر البريطانية عن استخدام القوة لا لإيقاف التجارة ، لأن ذلك كان يتطلب وقتا طويلا ، وإنما لإجبار السيد برغش على توقيع المعاهدة ، وقد صوب ذلك تصريح من السير فريز بأن تجارة الرقيق تعتبر من تلك اللحظة عملا من أعمال القرصنة .

وأخيرا لم يعد أمام السيد برغش سوى الاستسلام وتوقيع المعاهدة المعروضة عليه فى ٥ يونيو سنة ١٨٧٣ . ولم يحصل سوى على ترصية بسيطة بخصوص الرقيق للذين يعملون على مراكبه وجواز إعادتهم فى حالة هروبهم إلى أفريقيا (٩٧) . أما المعاهدة فقد نصت على منع تجارة الرقيق بين الموانئ الأفريقية ، ومعاقة السفينة التى تخالف ذلك بالاستيلاء عليها ، ومحاكمة ربانها أمام المحاكم التى خصصتها الحكومة البريطانية لذلك ، كما نصت المعاهدة أيضا على تعهد سلطنة زنجبار بإغلاق أسواق الرق فى السلطنة ، وهذا يعنى ضمنا بقاء التجاره على نطاق فردى ، ثم حماية الرقيق الذين يحررون طبقا للمعاهدات ، وكذلك تعهدت بريطانيا بمنع الهنود من تملك الرقيق أو الاتجار فيه (٩٨) إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه المعاهدة لم تتطرق إلى الكلام عن موضوع التزامات زنجبار تجاه مسقط أو إلى تقييد سلطان زنجبار بالوفاء

بارتباطاته نجاحها ، وذلك بالنسبة للاعانة السنوية طبقاً لتحكيم كاتنج سنة ١٨٦١ (٩٩) .

وان كان القنصل البريطاني في زنجبار قد أخبر السلطان بأن مسألة إعفائه من دفع المعاش المستحق لسلطان مسقط قد فات أوانها بسبب طول عناده (١٠٠) .

وإذا كان السير فريز قد واجه تلك المصاعب مع السيد برغش سلطان زنجبار ، فان مهمته كانت أكثر سهولة من السيد تركي سلطان مسقط ، فقد وافق الأخير فوراً على مقترحات فريز ، ووقع معاهدة معه طبقاً لشروط الحكومة البريطانية ، وتقدمته السير فريز باسم حكومته مبلغاً يعادل قيمة إعانة سنوية كاملة من المتأخرات المستحقة له ، والتي كانت تعادل نحو عامين وربيع عام طالب بها السيد تركي ، والمدة هي من فبراير سنة ١٨٧١ - وهو تاريخ تولية عرش السلطنة - إلى مايو سنة ١٨٧٣ .

وفي أغسطس ١٨٧٣ ، أرسلت تعليمات إلى المقيم السياسي في مسقط تقضى بضرورة دفع القيمة المتأخرة الباقية - وهي ٥٠.٠٠٠ ريال - لسلطان مسقط ، وتم دفعها بالفعل .

وقد ثار جدل بالنسبة لبعثة فريز ، وهل تعتبر حكومة الهند مسئولة عن الاجراءات التي قامت بها هذه البعثة ، ورأت حكومة الهند أن وزارة الخارجية تعد مسئولة عن دفع نصف الأربعين ألف ريال التي أمر السير فريز بدفعها على الفور من المتأخرات المستحقة لسلطان مسقط وكذلك نصف ماسوف يدفع دورياً اعتباراً من فبراير سنة ١٨٧٣ ، والقول بأن السير فريز لم يقوم بهذه الاجراءات كبعوث من حكومة الامبراطورية ولكن كبعوث من حكومة الهند ، هذا القول لا يمكن قبوله ، ويمكن الرجوع إلى الوثائق

البريطانية لتوضيح هذه النقطة ، في نوفمبر سنة ١٨٧٣ أصدر اللورد جرانفيل تعليماته إلى السير فرير ، وبعد الموافقة على إعفاء زنجبار من دفع الاعانة السنوية لمسقط طبقة لتحكيم عام ١٨٦١ قال اللورد جرانفيل للسير فرير : « انك في المجالات المشابهة مفوض لاعطاء تأكيدات أخرى لسلطان مسقط وأن المبلغ الذي يطلبه سوف يدفع له سنوياً من خزانة بومباي » .

كما أنه في مذكرة بتاريخ ٣ مايو ١٨٧٣ ، كتب السير فرير بصفته : « المبعوث الخاص لجلالة الملكة إلى زنجبار ومسقط ، كتب يوضح وجهات نظره بالنسبة لتسوية مسألة الاعانة المستحقة ، لمسقط فقال « سوف أرفع إلى نائب الملك أن حكومة الهند تؤكد أن إعانة مسقط سوف تدفع بصفة منتظمة مع كل المتأخرات من خزانة بومباي إلى ممثل نائب الملك في السلطنة ، طالما أن سلطان مسقط لا يقوم بأي اعتداء على زنجبار ، ويتمسك هو وخلفاؤه من بعده بالارتباطات التي تعهد بها بالنسبة لالغاء تجارة الرقيق » . وقد أرسلت هذه المذكرة إلى حكومة الهند وحكومة بومباي وإلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية في لندن .

وقد كتب السير فرير في ٢ مايو ١٨٧٣ إلى وزارة الخارجية يطلب اتخاذ قرار من جانب الحكومة البريطانية بالنسبة لإعانة مسقط المستحقة من زنجبار وأشار السير فرير في خطابه إلى أنه إذا تمت الموافقة على الاجراءات التي قام بها « فانه يجب تنفيذها فوراً ، مع تأكيد سريع بدفع كل المتأخرات إلى سلطان مسقط ، الذي تأثر حكمه كثيراً نتيجة لحاجته إلى المال » .

وفي ٩ يونيو سنة ١٨٧٣ طلبت حكومة الهند من المقيم السياسي في مسقط أن يخبر السيد تركي أنه « بما يصر نائب الملك والحاكم العام أن يضمن لسموك الاعانة السنوية المستحقة على زنجبار من ٤٠٠.٠٠٠ ريال مع دفع المتأخرات منذ تاريخ تولي سموك عرش مسقط في فبراير ١٨٧١ » .

إلا أن حكومة الهند رأت بعد ذلك أنها قد تورطت في دفع هذا المبلغ وأنه من اختصاص حكومة الامبراطورية . وقد أرسلت حكومة الهند بالفعل خطاباً إلى وزير الدولة في ٩ يونيو ١٨٧٣ بأنه « من المعلوم أن ما يدفع للسيد تركي لن يستعاد مرة أخرى من زنجبار ، ولذا فإن نصف هذه الأموال غير المستعادة يجب أن تتكفل بها حكومة الامبراطورية » .

وقد أرسلت صورة الخطاب السابق إلى وزارة الخارجية في ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٣ ، ولم تثر أى انتباه ، رغم أن دوق أرجيل نفسه أضاف إلى الخطاب أنه « لا يعتبر أن هذا الأمر محل شك ، وأنه من المفهوم أنه تقرر من أول الأمر أن النفقات يجب اقتسامها بين خزانة الامبراطورية وخزانة الهند (١٠١) » .

ويتضح مما سبق مقدار التداخل وعدم التنسيق في الأعمال المختلفة بين حكومتى الامبراطورية والهند وعلى حد قول السير جون كى « أننى الآن لا أأمل كثيراً أن تحل هذه المشكلات طالما أن العمل الدبلوماسى للحكومة البريطانية تحكمه إدارتان مختلفتان وعن طريق ممثلين يتبعون لسلطات مختلفة » (١٠٢) .

إلا أنه من وجهة النظر الأخرى فإنه منذ عام ١٨٧٣ استمر دفع هذا المبلغ لسلطان مسقط من خزانة بومباى . فالحكومة البريطانية إذا حرصا منها على تهدئة الأحوال في الخليج العربى ، وضع أعمال القرصنة من جانب رعايا سلطان مسقط ، وكذلك لمعاونته في دفع إيجار ميناء بندر عباس إلى فارس ، والذي أوضحنا أن سلطان مسقط كان قد استأجره منها منذ عام ١٨٥٥ ، وكذلك حتى يستطيع سلطان مسقط مواجهة القوى الوهابية ، وكذلك لنيل موافقة كل من سلطان زنجبار وسلطان مسقط على إلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاتهما ، لكل هذه الأمور تكلفت بريطانيا بدفع

٤٠٠٠ ريال سنوياً لسلطان مسقط ، وهى المماش المستحق له من سلطان  
زنجبار طبقاً لتحكيم كاننج سنة ١٨٦١ .

ولا شك أن تكفل بريطانيا بدفع هذا المبلغ السنوى لسلطان مسقط ،  
أدى إلى قطاع الصلات بين اقليمى السلطنة السابقة التى أقامها السيد سعيد  
بن سلطان - والتى كانت تضم زنجبار ومسقط معاً . مما قضى على أى أمل  
فى إمكان ضم الاقليميين ، وإقامة تلك السلطنة الافريقية الآسيوية مرة  
أخرى ، مما مهد فى النهاية لإمكان بريطانيا فرض سيطرتها ووصايتها على  
القسمين .

## المراجع

- (١) Coupland, East Africa and its Invaders. p. 6.
- (٢) د. جمال زكريا قاسم — دولة يوسف سعيد في عمان وشرق أفريقيا ص ٢٥٦.
- (٣) India Office Library, Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868 P. 5.
- (٤) د. جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٤.
- (٥) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. Zanzibar, Mascot and Persia. Memo hy Plitical Secretary. J. W. Kaye. July 1st. 1968. P. 3.
- (٦) د. جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٤ — ص ٢٥٥.
- (٧) Burton, Zanzibar, City & Coast Vol. 1., p.p. 307 — 308.
- (٨) د. جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٧.
- (٩) I.O.L. Political & Secret Dep. P. 5. E. A. Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick. July 15, 1868.
- (١٠) د. جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٧.
- (١١) د. صلاح العقاد — زنجبار ص ١١٥ — ١١٩.
- (١٢) Aitchison, G. U. A. Collection of Treaties Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries. Vol. NI p.p. 229—230.
- (١٣) ل. و. هولنجزوث — زنجبار — ترجمة وتعليق د. حسن حبشي ص ١٣.
- (١٤) Lyne, Robert Nunel, Zanazibar in Contemporary Times. p. 49.
- (١٥) Aitchison C. U. op. cit. p. 230.

I. O. L. Political & Secret & Dep. B. 2. Con- (١٦)  
fidential.

Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868. p. 5.

١٧) د. جمال زكريا قاسم . المصدر السابق ص ٢٥٨ .

١٨) د. صلاح العقاد . المصدر السابق ص ١١٩ .

Lyne, op. cit. p. 52. (١٩)

٢٠) د. صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١١٩ .

Colomb, R. N. Slave Catching in the Indian Ocean. (٢١)  
P. 119.

C. U. Aitchison, op. cit. p. 230. (٢٢)

Coupland, op. cit. d. 15. (٢٣)

٢٤) د. صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٢٠ .

Coupland, op. cit. p. 20. (٢٥)

٢٦) د. صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٢٠ — ١٢١ .

٢٨) ل. و. هولنجزوث — زنجبار — ترجمة وتعليق د. حسن حبشي  
ص ١٣ .

٢٩) د. صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٢١ .

Russel ( Mrs Charles, E. B. ) General Rigby, (٣٠)  
Zanzibar and the Slave Trade p. p. 159—160.

٣١) د. جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٦٣ .

Lyne op. cit. p. 37. (٣٢)

٣٣) د. جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

I. O. L. Political & Secret Department B. 8 (٣٤)  
Memo. on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern  
shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and on the  
Egyptian Claim to the whole of the Western shores of the same



sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui, printed for the use of the F. O. Hertzlet. March 10, 1874.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. Memorandum by Captain W. M. S. Eastwick. July 15, 1868. p. 6. (٣٥)

Aitchison, op cit. Vol. XI p. 225. (٣٦)

I. O. L. B. 2 Memo, on Muscat and Zanzibar Affairs. H. B. Frere, July 20, 1868 p. 1. (٣٧)

Aitchison, p. 225. (٣٨)

Golomb, R. N. op. cit. p. 119. (٣٩)

I. O. L. B. 2. Memo, by Captain W. M. S. Eastwick July 15, 1868. p. 6. (٤٠)

Aitchison Op. cit. p. 75. (٤١)

(٤٢) د. صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٣٠

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential (٤٣)  
Zanzibar, Muscat and Persia: Memo by Political Secretary J.W. Kaye. July 1st 1868. p. 1.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٤٤)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep  
1. O. July 15, 1868, p. 3,

I. O. L. Political & Secret Secret Dep. B. 2. Confidential. (٤٥)  
Memo. on the drafts of despatches regarding the  
affairs of Muscat & Zanzibar. H. T. Frere. July 15,  
1868. p. 1-2.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (٤٦)  
Confidential, Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by political  
Secretary. J. W. Kaye July 1st. 1868. p. 1.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. S. (٤٧)

Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick, July 18,  
1868, pp. 6 - 7,

I. O. L, Political & Secret dep. B. 2. (٤٨)  
Confidential Zanzibar, Muscat and Persia. Memo. by  
Political Secretary. T. W. Kaye. July 1st: 1868 p. 2,

I. O. L. Political & Secret Dep B 2. (٤٩)  
Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15,  
1868. p. 6.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (٥٠)  
Confidential. Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by  
Political Secretary. J. W. Kaye. July 1st. 1868; p, 2.

I. O. L, Political & Secret Dep. B. 2. (٥١)  
Confidential. Memo, on the drafts of despatches regarding  
the affairs of Muscat & Zanzibar, H. B. Frere, July 15,  
1868. p. 2.

I, O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٥٢)  
Memo. Zanzibar; Arabia and the Persian Gulf. H. T, Princep  
I. O. July 15, 1868. p. 4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential, (٥٣)  
Memo. on Muscat and Zanzibar Affairs. H. B. Frere: July 20,  
1868, pp. 8 - 9.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٥٤)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep.  
I O., July 15, 1868, pp. 3 - 4.

I. O. L Political & Secret Dep. B, 2. (٥٥)  
Confidential Memo. Zanzibar & Muscat. F. Cunie. July 24,  
1868. p. 1.

(٥٦) د. صلاح العقاد — زنجبار ص ١٢٨ .

I. O. L. Political & Secret Dep. B, 2. Confidential (٥٧)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep,  
I. O. July 15, 1868. p. 4.

Lyne, op, cit. p. 45.

(٥٨)

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential (69)  
Zanzibar, Muscat and Persia. Memo, by Political Secretary.  
J. W. Raye. July 1st. 1868. d. 4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (70)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep,  
1. O. July 15, 1868, p. 5.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (71)  
Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by Political Secretary J.W.  
Kaye. July 1st. 1868, p. 3.

I.O.L. Political & Secret Library. B. 2. Confidential, (72)  
Memo, Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep.  
I. O. July 15, 1868. pp. 4 - 5.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2, Confidential (73)  
Zanzibar, Muscat and Persia. Memo. by political Secretary. J.W.  
Kaye. July 1st. 1868. pp. 3-4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential (74)  
Memo, Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. R. T. princep.  
I. O. July 15, 1868. p. 5.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (75)  
Confidential. Memo, on the drafts of despatches regarding the  
affairs of Muscat & Zanzibar. H. B. Frere, July 15,  
1868. p. 7.

I. O. L, Political & Secret Dep. B. 2. Confidential (76)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf H. T. princep.  
I. O., July 15, 1868 d. 7,

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (77)  
Confidential. Memo on the Drafts of Despatches regarding the  
affairs of Muscat & Zanzibar. H. B. Frere, July 15, 1868.  
pp 5-6.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (٦٨)  
Confidential. Memo, on the drafts of despatches regarding  
the affairs of Muscat & Zanzibar. H. B. Frere. July 15,  
1868, p. 7.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential: (٦٩)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the persian Gulf. H. T. princep.  
I. O., July 15, 1868. d; 6.

I. O. L. Political and Secret Dep. B. 2. (٧٠)  
Confidential, Persian Gulf, Muscat and Zanzibar G. C.  
July 17, 1868. p. 4.

I. G, L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧١)  
Zanzibar, Muscat and persia. Memo. by political Secretary.  
J. W. Kaye. July 1st. 1858. p. 4.

I. O. L. Political & Secret Dep. p. 2. (٧٢)  
Confidential. Memo. on the drafts of despatches regarding  
tho affairs of Muscat & Zanzibar. H. B. Frere. July  
15, 1368.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧٣)  
Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868. p. 7.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧٤)  
Zanzibar, Muscat and Persia Memo. by politlcal Secretary. J.W.  
Kaye. July 1st 1868 p. 4.

I. O. L Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧٥)  
Memo. Zanzibar, Arabia and the persian Gulf. H, T. princep  
I. O. July 15, 1878. pp. 6- 7.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2, Confidential (٧٦)  
Memo, Persian Gulf, Muscat & Zanzibar; G, G, July 17,  
1868. p. 5.

I. O. L. political & Secret Dep. B. 2, (٧٨)  
Confidential. Memo, persian Gulf; Muscat & Zenzibar, G. C.  
July 17, 1868. p. 5.

G. L. Sullivan; R. N. & how Chasing. In Zanzibar (٧٩)  
Waters and on the Eastern Cost of Africa p. 57.

I. O. L. political & Secret Dep. B. 2, (٨٠)  
Confidential: Memo. peasian Gulf, Muscat ond Zenzibar;  
G. C. July 17, 1868.

I. O. L, political & Secret Dep. B. 2, Confidential. (٨١)  
Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by political Secretary, J.W.  
Kaye. July 1st, 1868, pp, 2-3.

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2. (٨٢)  
Confidential. Memo, persian Gulf, Muscat and Zanzibar.  
G. C. July 17, 1868 p, 5,

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2. Confidential, (٨٣)  
Memo, by W, M. S, Eastwick July 15, 1868, p. 7.

I. O. L. political and Secret Dep. B 2. Confidential. (٨٤)  
Memo, Persian Gulf, Muscat and Zanzibar. G. C. July 17,  
1868, p, 8,

I. O. L. politicol & Secret Dep, B. 2, (٨٥)  
Confidential, Memo, on the drafts of despatches regarding  
the affairs of Muscat & Zanzibar, H. B. Frere, July  
15, 1868, p, 2

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2, Confidential, (٨٦)  
Memo, by W, M, S, Eastwick; July 15, 1868, p. 8.

I. O. L. Political & Secret Dep, B. 2, Confidential, (٨٧)  
Memo, oh the drafts of despatches regarding the affairs  
of Muscat & Zanzibar, H, B. Frere July 15, 1868, pp, 2-3,

I. O. L. Political & Secret Dep, 2, Confidential, (٨٨)  
Memo, by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868, p. 8.

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2. Zanzibar, (٨٩)  
Muscat abd persia, Memo, by political Secretary, J. M. Kaye,  
July 1st, 1868, p. 3.

I. O. L. political & Secret Dep. B. 2. Confidential, (٩٠)  
Memo, Zanzibar, Arabia and the persian Gulf, H. T. princep,  
I. O. July 15, 1868. pp. 1-2.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (٩١)  
Confidential. Zanzibar, Muscat and Persia, Memo. by  
Political Secretary. J. W. Kaye. July 1st. 1868. pp.  
1-2.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14. (٩٢)  
Memorandum, Mo. 1. Zanzibar Agency and Consulate  
Expenses. A. W. M. August 17, 1867. p. 1.

• (٩٣) د. صلاح العقاد - زنجبار - ص ١٢٩ •

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14. (٩٤)  
Memo. No. 1, (See Enclosure in Sir Frere's Despatch  
to Earl Granville No: 65 of 1873. p. 211, in Printed  
Collection).

• (٩٥) د. صلاح العقاد - المصدر السابق - ص ١٥٧ - ١٥٨ •

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14. Memo. (٩٦)  
No. 1. Zanzibar Agency and Consulate Expenses. A. W. M.  
August 17, 1878. p. 2.

• (٩٧) د. صلاح العقاد - المصدر السابق - ص ١٥٨ - ١٦٠ •

Aitchison, C.U. A. Collection of Treaties, Enga (٩٨)  
gements and Sands relating to India and Neighbouring  
Countries. Vol. XI, p. 231.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14 Memo. (١٩٩)  
No. 1. Zanzibar Agency and Consulate Expenses. A. W. M.  
August 17, 1868

(١٠٠) د. صلاح العقاد - المصدر السابق ص ١٦١ .

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14. Memo. (١٠١)  
No. 1 Zanzibar Agency and Consulate Expenses. A. W. M.  
August 17, 1876, pp. 2-4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential (١٠٢)  
Zanzibar, Muscat & Persia. Memo: by Political Secretary  
J. W. Kaye, July 1st 1868 p. 2.

